

مؤتمر صحفى

الأربعاء، 10 فبراير/ شباط 2021، الساعة 19:40، برلين

الموضوع: محادثات المستشارة الاتحادية مع رؤساء ورئيسات وزراء الولايات الاتحادية

المتحدثون: المستشارة الاتحادية الدكتورة أنغيلا ميركل، رئيس حكومة ولاية برلين ميشائيل مولر ورئيس الوزراء الدكتور ماركوس زودر

المستشارة الاتحادية الدكتورة أنغيلا ميركل: سيداتي وسادتي، التقينا وتباحثنا اليوم مجدداً على النحو المنفق عليه في إطار مؤتمر رؤساء ورئيسات وزراء الولايات مع الحكومة الاتحادية.

أود أن استعرض مرة أخرى باختصار ما آلت إليه الأوضاع حالياً: يبلغ معدل انتشار العدوى اليوم 68 حالة بين كل 100 ألف نسمة على مدار سبعة أيام. حين التقينا المرة الماضية - بغض النظر عن مؤتمر التطعيم - في إطار المؤتمر السابق الذي عقدناه في 25 يناير/ كانون الثاني كان المعدل يبلغ حوالي 111 حالة. يعني هذا أن هناك فارق واضح، فلقد حققنا تراجعاً بقيمة 43 نقطة في غضون ما يقرب من 16 يوماً. هذا جدير بأن يؤكد لنا إن تحقيق معدل الـ 50 حالة والذي يعني الكثير بالنسبة لنا، إنه لأمر قريب المنال. وبينما لم تكن إلا أربع مقاطعات محلية قد وصلت حينئذ بالفعل إلى معدلات تحت 50 حالة، حققت اليوم 45 مقاطعة محلية معدلات أدنى من 35 حالة، كما بلغت المعدلات فيما يزيد بوضوح على 100 مقاطعة محلية ما يقل عن 50 حالة. حتى وإن كانت سرعة التراجع قد انخفضت، إلا أن المعدلات في تراجع مستمر. يبلغ عدد أسرة العناية المركزة المشغولة 800 سرير، أي أنه ما زال أعلى من المعدلات القصوى للربيع الماضي، ولكنه على الأقل أدنى بألفي نقطة مما كان عليه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول وبداية يناير/ كانون الثاني.

تستدعي هذه التطورات الرضا، ونحن بالفعل راضيون للعناية عنها. وأنا أود أن أعرب عن شكري للمواطنين والمواطنات الذين جعلوا هذا ممكناً من خلال سلوكهم لا سيما في المجال الخاص وأيضاً من خلال الكثير من العمل من المنزل والتقليل من الرحلات، فالفضل يرجع لهم في ذلك. كما يوضح لنا ذلك إن التدابير المتخذة والتي قد تكون في الكثير من الأوقات صارمة وصعبة في أوقات أخرى، بل ومتعبة في الكثير من الحالات - إن تلك التدابير تأتي بمفعول.

أردنا اليوم مناقشة الخطوات التالية واضطررنا للأسف أن نقوم بذلك في ضوء التطورات الحالية والتي لم يكن أحد ليتكهن بها في العام الماضي، ذلك تحديداً فيما يخص تطور الطفرات المختلفة من الفيروس. لقد حصلنا على أول تقرير عن تلك الفيروسات المتحورة ورد عن عملية التتميط الجيني التي تم إجراؤها في ألمانيا في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني، حيث كشف في نسبة 5.7

بالمئة من الحالات التي أجريت عليها الفحوصات في ذلك الحين عن الطفرة البريطانية بشكل أساسي وفي حالات قليلة أخرى عن المتغير الوافد من جنوب إفريقيا. نعرف إذًا أن تلك الطفرات حقيقة واقعة، وأنها سوف تواصل التزايد. السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما مدى سرعة تزايد هذه الطفرات؟ نحن على علم بأن عامل إعادة إنتاج الفيروس (ما يطلق عليه قيمة R) لدينا لا يقل عن 0.7؛ فهو يتراوح غالبًا بين 0.8 و0.85. فإذا كان الفيروس المتحور أكثر عدوانية بـ3,0 نقطة، سيرتفع عامل إعادة إنتاج الفيروس لدينا مجددًا إلى ما يزيد عن 1، وسنصل بذلك بسرعة كبيرة إلى التزايد الأسي.

وعليه، يعرضنا ذلك إلى خطر التعرض لموجة ثالثة من الجائحة سوف يتعين علينا مواجهتها، ولن يتسنى لنا مواجهتها إلا إذا حققنا بالفعل تراجعًا في معدلات انتشار العدوى واستعادت مكاتب الصحة السيطرة على الفيروس، أي أنها استعادت القدرة على تتبع الاختلاطات. ففي تلك الحالة سوف يمكننا مواصلة تخفيض معدلات انتشار العدوى حتى مع اتخاذ خطوات نحو تخفيف القيود، وهذا بالضبط ما نبتغيه. بالنظر إلى ما يبلغنا به الخبراء عن إمكانية سيطرة الفيروسات المتحورة على الفيروس الحالي، فالفترة الزمنية من الآن وحتى منتصف شهر مارس/ آذار تعد فترة هامة ووجودية. لذا، يتعين علينا مواصلة تخفيض معدلات انتشار العدوى وتوخي الحذر الشديد.

علاوة على تتبع الاختلاطات من خلال مكاتب الصحة، يكتسي توسيع إمكانيات القيام بالاختبارات التشخيصية المزيد من الأهمية في هذا الصدد، فلدينا الآن بفضل وجود الاختبارات التشخيصية السريعة – وربما أيضًا من خلال الاختبارات الذاتية قريبًا – إمكانيات للمراقبة والرصد لم تكن متوفرة لنا من قبل، وهو ما يجعل الوضع مختلفًا عن الربيع الماضي.

نريد القيام بكل ما في وسعنا لكي لا نضطر إلى تكبد موجات متتالية من زيادة وتخفيف القيود – الرفع تارة والتخفيف تارة أخرى، التقدم ثم التراجع –، ذلك من خلال توخي الحذر في عملية تخفيف القيود وإزالتها، واتخاذ الخطوات دومًا بمراعاة التبعات المترتبة عليها والأثر الناجم عنها على تطورات أعداد الإصابات.

لقد أوضحنا اليوم كذلك مجددًا أنه سيتم الإبقاء على تدابير معينة مثل تقييد الاختلاطات والامتناع عن الرحلات والزيارات الخاصة غير الضرورية. كما يجب أخذ الطلب الذي يحث على العمل من المنزل والساري مبدئيًا حتى 15 مارس/ آذار على محمل الجد.

نحن نعرف أن التعليم له أولوية، وهذا ما أكدنا عليه مرارًا وتكرارًا. لذا، فقطاع رياض الأطفال والمدارس يتمتع بأهمية قصوى. كانت لدي تصورات خاصة فيما يتعلق بفتح دور الرعاية النهارية للأطفال والمدارس، فكنت أميل على الأرجح نحو فتح تلك المؤسسات بداية من أول

مارس/ آذار، ذلك لأنني أعتقد أنه من المتوقع جدًا أن نخفض معدل الإصابات الحديثة إلى ما هو أدنى من 50 حالة حتى هذا التاريخ. ولكني أدرك أيضًا أننا نعيش في دولة فيدرالية – والفيدرالية هي في نهاية المطاف النظام الأفضل مقارنة بالمركزية، وقناعتني بذلك راسخة للغاية حتى وإن كان الأمر متعبًا في بعض الأحيان؛ وبناءً على ذلك، فالمسؤولية عن المدارس ودور رياض الأطفال تقع بشكل قاطع وراسخ على عاتق الولايات الاتحادية. وبالتالي، فلا يمكنني ببساطة أن أفرض إرادتي كمستشارة اتحادية كما لو كان لي حق النقض مثلما هو الحال في قرارات الاتحاد الأوروبي التي تتطلب الإجماع على سبيل المثال. ومن ثم، فقد قررنا الاعتداد في هذا الشأن بسيادة الولايات على المجال الثقافي، وسوف تقوم الولايات باتخاذ القرارات على مسؤوليتها. وهو ما سيوضحه بالتأكيد ممثلًا الولايات في التالي. لا يوجد تباين كبير في الآراء بشأن هذا الموضوع ولكن بالنسبة لي فالاعتداد بمعدل الـ 50 حالة كخط إرشادي هو أمر بالغ الأهمية.

وبما أن الإجماع ساد فيما عدا ذلك بشكل كبير، فإننا اعتمدنا معًا القرارات بالشكل الوارد هنا.

اتخذنا القرار بشأن فتح صالونات الحلاقة وتصنيف الشعر اعتبارًا من أول مارس/ آذار، وحددنا هذا التاريخ بالذات لأنه من المرجح جدًا أن نصل حتى ذلك الحين إلى معدل 50 حالة على صعيد ألمانيا بأكملها.

ثم ناقشنا السؤال حول: ما الخطوات التالية نحو تخفيف القيود؟ من المهم عند التطرق إلى مسألة الخطوات التالية نحو تخفيف القيود الكشف من ناحية عن الأفق والإمكانيات، ولكن من الناحية الأخرى أيضًا التسليم بعدم قدرتنا على التنبؤ بالمستقبل. لذا، فقد صرحنا بأنه ومن منظورنا الحالي – وخاصة بالنظر إلى الريبة التي يسببها لنا انتشار طفرات الفيروس – يمكن للولايات اتخاذ الخطوات التالية نحو تخفيف القيود عند الوصول بأعداد الإصابات الحديثة على مدار سبعة أيام إلى معدل ثابت لا يزيد عن 35 إصابة حديثة بين كل 100 ألف نسمة. وسوف تتمثل تلك الخطوة التالية في فتح متاجر التجزئة – مع تحديد عدد الزبائن بزبون أو زبونة واحدة في كل 20 مترًا مربعًا من المساحة – وفتح المتاحف والمعارض وكذلك فتح مرافق الخدمات التي يحصل فيها قرب جسدي والتي لا تزال مغلقة حتى ذلك الحين. وحالما تتم تلك الخطوات على مستوى الولايات، فإنه يتعين طبعًا اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة مع الولايات المجاورة، وذلك للحيلولة دون سيادة التسوق. وسوف نتفق على الخطوات التالية لتخفيف القيود تدريجيًا في المجالات المذكورة هنا مثل تقييد الاختلاطات في المجال الخاص والمجال الثقافي والرياضة الجماعية والمجال الترفيهي والمطاعم والفنادق.

أما الخطوة الكبيرة التالية بعد فتح المدارس وصالونات الحلاقة وتصنيف الشعر فسوف نتخذها عند تحقيق معدلات ثابتة لانتشار العدوى لا تزيد على 35 إصابة حديثة. أعتقد أن هذا معدل

يمكن لكل شخص الاسترشاد به. قد يتساءل البعض: هل من الممكن فعلاً تحقيق مثل هذه القيمة المنخفضة؟ أود أن أشير ردًا على ذلك إلى الملاحظة التي افتتحت بها كلامي، ففي الأيام القليلة الماضية - ليس تاريخ 25 يناير/ كانون الثاني بالزمن البعيد - تمكنا من تخفيض معدل الإصابات الحديثة بما يعادل 43 نقطة، بينما يبلغ الفرق بين معدلي 50 حالة و35 حالة فقط 15 نقطة. مع التراجع المستمر - يعني هذا بطبيعة الحال أنه علينا الالتزام بجميع القيود الأخرى - سوف نتمكن بالتأكيد من تحقيق ذلك، إذا فهو أمر قريب المنال.

تناولنا كذلك موضوع التطعيم ومسألة تقديم المزيد من الدعم لدور المسنين ودور الرعاية ولقضايا أخرى لا أريد التطرق إليها تفصيلاً الآن، ولكنها كلها متضمنة في قرارنا.

أود فقط الإشارة إلى أن وزير الاقتصاد الاتحادي استطاع اليوم الإعلان عن أمر تم انتظاره بفارغ الصبر وطلبه بشكل ملح في مجال المعونة الثالثة لتخطي الأزمة، ألا وهو إتاحة إمكانية تقديم طلبات الحصول على الدعم عن طريق الإنترنت اعتباراً من بعد ظهر اليوم. تمكنا بذلك من الالتزام بالخطوة الزمنية المعلن عنها. سوف يتلقى مقدمو الطلبات في غضون أيام قليلة - فقد حدد الوزير موعد 15 فبراير/ شباط على أقصى تقدير - دفعات مالية سخية تصل إلى 400 ألف يورو - أي 100 ألف شهرياً - في إطار عملية آلية، وسوف تقوم الولايات بداية من شهر مارس/ آذار بإرسال القرارات النهائية بعد البت في الطلبات. أعتقد أن هذا الخبر الذي استطعنا الإعلان عنه اليوم هو خبر هام وتم انتظاره بفارغ الصبر من قبل الكثيرين الذين يعانون من مشاكل كبيرة وحقيقية في السيولة النقدية والذين يقدمون بالطبع تضحيات خاصة الآن في إطار جائحة كورونا.

هذا ما أردت أن أصرح به من جانبي حول قراراتنا التي اتخذناها اليوم. سوف نلتقي مجدداً في 3 مارس/ آذار لنتباحث عندها بالطبع في مسائل أخرى ولنحلل الوضع قبل كل شيء. بالنظر إلى زيادة نسبة طفرات الفيروس، سوف يتعين علينا تقييم الأوضاع مجدداً. لذا، فأنا أظن أن 3 مارس/ آذار هو موعد جيد جداً. يعني هذا أن القرارات المعتمدة اليوم سوف تسري مبدئياً حتى 7 مارس/ آذار.